

الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق  
دراسة تحليلية للمدة (2004- 2017)<sup>1</sup>

Analytical Public Debt and Indicators of Financial Capability in Iraq An  
Study for the Period (2004-2017)

أ.د. علي احمد الدليمي

م.م باسم محمد تركي

basem.torki.dr75@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

تاريخ استلام البحث 2019/ 7 / 7 تاريخ قبول النشر 2019/10 / 8 تاريخ النشر 2020/6 / 30

المستخلص:

يعتبر الدين العام احد المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد العراقي وهذه الديون جزء من تركة ثقيلة نجمت عن اسباب كثيرة وسياسيات خاطئة ادت الى تزايد حجم الدين لذلك هدف البحث الى التحقق من امكانية السلطة المالية في العراق على مدى قدرتها تحمل اعباء خدمة الدين وذلك استناداً الى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للدين العام ، والموضوعة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بهذا الموضوع مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من اجل معرفة هل أن الدين العام العراقي ضمن الحدود الآمنة ام انه وصل الى مرحل الخطر. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها أن العراق في عام (2017) قد تجاوز الحدود الآمنة للدين العام اذ بلغت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (64.5%) مما يعد مؤشراً على خطورة حجم الدين العام العراقي وتقل عبء الدين وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه دائنيه وكذلك انخفضت مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية الى (60.6%) عام (2017)

الكلمات المفتاحية : الدين العام ، الاقتدار المالي ، الاقتصاد العراقي

**ABSTRACT**

The public debt is one of the major problems facing the Iraqi economy. These debts are part of a heavy legacy resulting from many reasons and erroneous policies that led to increasing the size of the debt. Therefore, the objective of the research is to verify the possibility of financial authority in Iraq, Economic criteria of public debt. The International Monetary Fund and the World Bank in order to know whether the Iraqi debt is within safe borders or that it reached the danger stage. . The research reached a set of conclusions, the most important of which is that Iraq in (2017) has exceeded the safe limits of public debt as the ratio of debt to GDP (64.5%), which is an indicator of the seriousness of the size of the Iraqi public debt and the weight of the debt burden and the inability of the Iraqi economy to meet The international reserves ratio decreased to (60.6%) in (2017).

**Key words :** Public Debt , Financial Capability , Iraq

أن ظاهرة الدين العام العراقي قد برزت بأبعادها الداخلية والخارجية منذ الثمانيات من القرن الماضي اذ عانى الاقتصاد العراقي من تشوهات هيكلية في بنيته ، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على اداء مؤشرات الاقتصاد العراقي، وذلك نتيجة لتعرضه لحروب متكررة فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ الثمانيات والتسعينيات من القرن الماضي مما ادى الى ارتفاع حجم المديونية بشكل كبير، فضلاً عن افتقار الاقتصاد العراقي الى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة الأمر الذي ادى الى انخفاض ايراداته من العملات الاجنبية اللازمة لتغطية وارداته هذا

<sup>1</sup> - بحث مستل من اطروحة دكتوراه

من جهة ،مع العجز المتزايد في الموازنة العامة العراقية من جهة اخرى ، كل هذه الامور ادت الى زيادة رصيد الدين العام العراقي وبالتالي زيادة اعباء خدمة الدين نتيجة الفوائد المترتبة عليه نتيجة لقيام الجهات المقرضة باحتساب تلك الفوائد بالرغم من العقوبات الاقتصادية وما فرضها مجلس الامن الدولي على العراق والتي استمرت ثلاثة عشر عاماً والذي اضطر الحكومة العراقية نتيجة لتلك العقوبات الى التوقف عن تسديد الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها ، مما ادى الى تراكم وتفاقم اعباء العراق المالية ، ويواجه العراق اليوم مجموعة كبيرة من التحديات الاقتصادية في مقدمتها الديون الخارجية والتي بلغت ارقاماً كبيرة ولهذه الاعتبارات فأن البحث في الدين العام العراقي لا بد من التحري حول الاسباب الحقيقية التي تقف وراء تلك الديون ووضع المعالجات والحلول لديون العراق الخارجية من خلال تحليل مستوى الدين العام العراقي

#### اهمية البحث:-

تكم أهمية البحث كون موضوع الدين العام احد اكبر القضايا والمواضيع التي تلقى اهتماماً في الوقت الحاضر على الصعيد العالمي لأن قضية الدين وخدمته ومدى القدرة الحقيقية للدول المدينة على تحمل اعبائها في الاجل الطويل الامر الذي تطلب دراسة هذه المشكلة المتفاقمة في العراق والبحث عن سياسات جديدة لتخفيف من الاثار السلبية لها ووضع حلول عاجلة من خلال اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة للإصلاح واقع الدين العام في العراق . ومعرفة مدى قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته الخارجية اتجاه دائنيه.

#### مشكلة البحث:-

ان الارتفاع الكبير في حجم المديونية العراقية واقتطاع جزء من الناتج القومي من أجل الوفاء بالتزامات الدين العام بدل من أن توجه تلك الاموال نحو مشاريع تنموية يتطلب دراسة وقدرة السلطات المالية في العراق على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال تحليل مؤشرات الدين العام مستويات حجم الدين وهل انه وصل الى المستويات المقبولة أم انه تجاوز الحدود الامنة وهل وصل الى مرحلة الخطر وماهي درجة الخطورة .

#### فرضية البحث:-

تتعلق فرضية البحث من فرضية مفادها ان العراق يعاني من مديونية عالية ورغم هذه المديونية فإنه قادر على تحمل اعبائها وله القدرة على استدامة دينه نتيجة لما يمتلكه من موارد اقتصادية كبيرة قادرة على حل مشكلة الدين اذ ما تم استثمارها بالشكل الصحيح.

#### هدف البحث :

يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث من خلال تحليل الدين العام العراقي خلال مدة من (2004- 2017) استنادا الى عدد من المؤشرات المعتمدة في تقييم القدرة المالية للدولة العراقية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية اتجاه دائنيها ومدى قدرتها على تحمل عبء الدين العام ومقارنتها مع القيم الارشادية التي وضعتها المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية المعنية بهذا الموضوع كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

#### منهج البحث:-

اعتمد البحث الاسلوب الاستقرائي لوصف وتحليل الدين العام في العراق خلال مدة البحث من خلال تحليل عدد من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال

## هيكلية البحث :-

للوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى مبحثين خصص الاول الاطار النظري للدين العام متضمنا مفهوم الدين العام واسبابه الداخلية والخارجية والمؤشرات المعتمدة في تقييم الدين اما المبحث الثاني يتناول الدين العام في العراق ومؤشراته خلال المدة ( 2004-2017) واخيراً توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

### 1- المبحث الاول :- الدين العام والمفاهيم الاساسية المرتبطة به .

#### 1-1- مفهوم الدين العام :

في ادبيات الفكر الاقتصادي المالي ظهرت العديد من التعريفات للدين العام فقد عرف الدين العام على أنه تلك المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو اكثر وتكون مستحقة الاداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضماناً لالتزامات الافراد والمؤسسات الخاصة (صادق ،واخرون، 1996: 251) . وقد عرف ايضاً :انه رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد التزاماتها المالية المترتبة عليها جدول زمني محدد(Dippelsman ,2012:4)

وفي تعريف البنك الدولي : يؤكد على مبدأ شمولية الدين ويعرفه بأنه كامل الرصيد للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الاجل الثابت وأن هذه الالتزامات مستحقة واجبة الدفع في تاريخ معين ولذلك فإنه يشمل الدين الداخلي والدين الخارجي كإيداعات العملة أو الودائع النقدية والاوراق المالية عدا الاسهم . فأن البنك الدولي في تعريفه يؤكد على الدين الخارجي الذي هو دين عام طويل الاجل والمضمون من قبل الحكومة . (www.data.albankaldawli.org)

#### 1-2: الدين العام في النظرية الاقتصادية

أن الدارس لتطور الفكر المالي بشكل عام وسياسة الدين العام بشكل خاص يلاحظ أن الفكر المالي في البداية كان متعترراً اذ أن معظم الكتابات قد خلت من أية مناقشة جادة لسياسة الدين العام حتى القرن السابع عشر وذلك لسببين هما :-

اولاً: نفوذ التعاليم الدينية وموقف الأديان من القروض وخاصة اسعار الفائدة .

الثاني: عدم حاجة الحكومات الى موارد اضافية استثنائية لذلك كانت الحكومات نادراً ما تلجأ الى الاستدانة، وقد ادى التطور الاقتصادي الى زيادة أهمية الدين العام وتطور الفكر الاقتصادي بشأنها ، وتوجد عدة مدارس اقتصادية وفكرية ولكل منها رأياً الخاص فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي للدين العام ومنها :

1-2-1: النظرية الكلاسيكية : من خلال تتبع افكار الكلاسيك حول سياسة الدين العام نجد أن الفكر الكلاسيكي قد عارض فكرة لجوء الدولة الى الاستدانة فقد رأى أن قيام الدولة بالاستدانة فأنها سوف تحول مدخرات الافراد نحو الاستهلاك الحكومي بدلاً من توجيهها نحو الاستثمار الخاص ومن ثم سوف ينتهي الامر بنقص رأس المال المعد للاستثمار في القطاع الخاص مما يخفض حجم الإنتاج وذلك نتيجة لانخفاض عنصر رأس المال ويرفع من معدلات الفائدة على رأس المال المقترض ،ولهذا يعد الدين العام هدر لمدخرات كان من الممكن استخدامها من قبل الافراد في اوجه إنتاجية مختلفة بالنسبة للمجتمع، ويرى الكلاسيك أن معظم الدين العام الذي تحصل عليه الحكومات هو لأغراض تمويل الحروب او لأنفاق استهلاكي لا يعود على المجتمع بالفائدة (طاهر، 1988، 371-372) ، لذلك عارض الكلاسيك فكرة لجوء الدولة الى الاستدانة الا في اضيق الحالات عندما لا تتمكن الدولة من تغطية نفقاتها من ايراداتها السيادية بسبب ظروف طارئة أو استثنائية وعلى الدولة ان تقوم بتسديد تلك الديون بأسرع وقت ممكن ، وقد انطلقت افكار

الكلاسيك من ايمانهم الشديد بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا في اضيق الحدود لاعتقادهم بأن اليد الخفية للسوق كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي ، وبالتالي فإن تدخل الدولة من خلال الاقتراض يخل بهذا التوازن

### 1-2-2 - الفكر الكينزي :

لقد اختلف الفكر الكينزي اختلافاً كبيراً مع الفكر الكلاسيكي حول مسألة الدين العام بالنسبة للحكومة، اذ أكد الفكر الكينزي أن تأثير الدين الحكومي على الدخل والاستهلاك اقل من تأثير الضرائب فالدين ليس مجرد ضريبة مؤجلة بل هو مصدر حقيقي من مصادر الإيرادات تستخدمه الدولة لتوجيه الاقتصاد القومي لتحقيق اهداف المجتمع في كافة المجالات ( عبيد ، 2015 :62) ويرى الكينزيون أن تأثير الدين العام على الدخل والاستهلاك يكون محدود اذ لا يؤدي الى انخفاض الدخل والاستهلاك مقارنة بتأثير الضرائب اذ أن التوسع في الأنفاق العام من خلال عملية الاقتراض يؤدي الى زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني وخصوصاً اذا وجهت الاموال التي حصلت عليها الدول في مشاريع استثمارية إنتاجية مما يعكس بشكل ايجابي على الطلب الكلي في الاقتصاد مما يؤدي الى زيادة في مستوى التشغيل ويزداد الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد من ذلك الدخل وبالتالي سوف يسمح بخدمة الدين دون العمل على زيادة مستوى الاقتطاع الضريبي الذي يؤثر على الارباح في المستقبل ، اذ أن زيادة النفقات الاستثمارية وزيادة التكوين الرأسمالي تؤدي الى ارتفاع في حجم الدخول الفردية مما يؤدي الى زيادة في الحصيلة الضريبية، ومن ثم فإن الدولة لا تلجأ في المستقبل الى زيادة العبء الضريبي او زيادة اسعار الضرائب القائمة (مراد، واخرون، 1982:142).

ولذلك فإن (كينز) يرى أن على الدولة أن تتدخل وترفع حجم الأنفاق ، وبما أنه يطالب الدولة بالتدخل لتعويض اي نقص يحدث في الطلب الفعال فإنه يبرر اقتراضها لتحقيق هذه المهمة، ودعا (كينز) الى استخدام السياستين المالية والنقدية معاً، فيرى الكينزيون أن الائتمان اداة ضرورية للتقدم الاقتصادي اذ أن الدين العام يشجع النمو في رأس المال والإنتاجية فالدين العام ينقل الى الحكومة رؤوس الاموال التي لا تجد الفرص الكافية للاستثمار في القطاع الخاص لهذا فإنه يعتبر الدين العام شرطاً ضرورياً للتقدم الاقتصادي في حالة عدم كفاية رأس المال المحلي وبشرط أن تستخدم هذه القروض في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، ومن هنا يتبين أن هذا الفكر يعتبر أن الدين طريقة عادية للحصول على الإيرادات اللازمة وليست وسيلة استثنائية للحصول على القروض كما في الفكر الكلاسيكي .وأن اللجوء الى الدين وسيلة لتوجيه رؤوس الاموال للتأثير في السوق المالية وكذلك محاربة التضخم من خلال امتصاص القدرة الشرائية الفائضة.

**1-2-3: النظرية الحديثة :** ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي (ميلتون فريدمان) ، ودعت الى ترك الاقتصاد يمارس تلقائياً لتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل والى عدم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي عن طريق الاستدانة وسعت المدرسة النقدية الى اثبات أن سعي الحكومات الى الدين (الاقتراض) لتمويل العجز في الموازنة والى رفع اسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاستثمار الخاص وتراجعها في الامد الطويل سوف يؤدي الى محو الاثر التوسعي للميزانية الحكومية . (Harris,1985:434)

ان المدرسة النقدية اكدت على عدم فاعلية السياسات التدخلية المضادة للتقلبات ليس في جانبها المالي وإنما في جانبها النقدي اذ يعتقد النقديون أن النقود ليست بديلاً جديداً للسندات لذلك فإن عملية الاقتراض من الجمهور وحصول الدولة على موارد مالية سوف يؤدي الى زيادة في الأنفاق الحكومي وأن هذه الزيادة قد زاحمت او طردت مقداراً مساوياً من الاستثمار الخاص خارج الطلب الكلي وهذا ما يعرف (بأثر المزاحمة ) والذي أنكره الكينزيون، وأن هذا الاستنتاج قادهم الى الاعتقاد بعقم السياسة المالية التدخلية

### 1-3-3- اسباب اللجوء الى الدين العام .

يمكن تقسم اسباب اللجوء الى الدين العام الى نوعين من الاسباب هما الاسباب الداخلية والاسباب الخارجية

## أولاً: الأسباب الداخلية

1 - انخفاض حجم المدخرات المحلية: أن انخفاض حجم المدخرات المحلية في البلدان النامية وجدت مبررها الى الحاجة الى الاقتراض الخارجي كبديل للنقص في حجم المدخرات المحلية ، ومن اجل أن تحقق تلك البلدان معدلات مرتفعة فأنها لجأت الى التمويل الخارجي والذي اوقع اغلب البلدان النامية في خطأ فادح من خلال الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية وبرامجها ، فقد نظرت تلك الدول الى الاقتراض الخارجي كبديل للادخار المحلي مما ادى الى تقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية ( زكي ، 1987 : 120 ) .

2- سوء ادارة الدين :- أن الاستخدام غير الرشيد للأموال التي حصلت عليها الدول النامية وبالتالي عدم وجود جهاز منظم يتولى عملية ادارة تلك الاموال وسوء التخطيط والتغيير في السياسات الاقتصادية ادت الى فشل الكثير من المشروعات مما ادى الى تفاقم مشكلة المديونية . ( شاهين ، 2012 : 34 )

3- العجز في حساب ميزان المدفوعات :- أن أزمة النمو الاقتصادي جعل كثير من الدول النامية وخصوصا الدول العربية تدخل في حالة ما يسمى ( التضخم الركودي ) نتج عنها حالة من الركود الذي صاحبه موجة حادة من التضخم انعكس بدوره في تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات مما ادى الى اختلال واضح في ميزان المدفوعات الذي دفع الى المزيد من الاستدانة ( ابو حصيرة 2015 : 42 ) .

4- التضخم وتدهور اسعار الصرف : من المعروف أن الدين العام الخارجي هو عبارة عن ارصدة نقدية تحصل عليها الدول من الخارج ويتم ضخها في الاقتصاد الوطني ولهذا فأن البلدان المثقلة بالديون الخارجية عادة ما تكون اقتصاداتها تعاني من موجات تضخمية حادة والتي أثرت سلباً في موازين مدفوعاتها والتي قادت الى اضعاف قدرة صادرات تلك الدول على التنافس في السوق الدولية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ادت الى تدهور قيمة العملة امام العملات الاخرى (شاهين ، 2012 : 34 )

5- ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج :- من الاسباب لظاهرة هروب رؤوس الاموال هو ارتفاع اسعار صرف العملة والى وجود تضخم والذي أثر على سعر الفائدة الحقيقي وجعله سلبياً، وهناك اسباب اخرى مثل أزمة الثقة في الوضعية السياسية والاقتصادية ، كما أن تفشي الرشوة والفساد الاداري واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة الأمر الذي انعكس سلباً على الاوضاع الاقتصادية في الدول النامية مما ادى الى احداث ضغوط كبيرة على موازين مدفوعات تلك الدول (عبود ، 2006 : 137)

ثانياً- العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين : نتناول هنا مسؤولية الدائنين التي ادت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية للبلدان خلال جملة من العوامل التي يمكن أن نصنفها ضمن العوامل الخارجية التي تقف وراء تفاقم وانفجار أزمة الدين الخارجي لدول العالم الثالث التي ادت الى زيادة حجم الدين الخارجي لتلك الدول ومن هذه العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في أزمة الدين العام هي:

1- ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية : أن الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار الفائدة في الاسواق المالية الدولية له دور كبير في زيادة الدين العام اذ أن تركيز الاقتراض بالدولار الامريكي ادى الى تحمل الدول النامية اسعار فائدة عالية واسعار صرف مرتفعة ، اذ أن الفوائد المدفوعة تجاوزت قيمة التمويل الاضافي الصافي مما جعل العديد من البلدان المدينة تتكبد مبالغ متزايدة عبر السنين (علي، 2016 : 181)، وأن الزيادة في هذه المبالغ قد اضطر العديد من الدول الى تخصيص جزء كبير من النقد الاجنبي كبنء لخدمة الدين الذي جعل موارد النقد الاجنبي في هذه الدول تتعرض للتدهور مما أثر سلباً على ميزان مدفوعات تلك الدول (زكي، 1987 : 12)

2- **تدهور شروط التبادل التجاري:** أن المقصود بتدهور شروط التبادل الدولي هو انخفاض القدرة الشرائية لصادرات الدول النامية مقارنة مع استيراداتها من الدول المتقدمة والذي يعتبر احد العوامل الرئيسة التي ساهمت في تأزم الدين الخارجي فالتبادل اللامتكافئ بين الاقتصاد الرأسمالي و بين بلدان العالم الثالث كان احد أهم الآليات التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في نهب واستنزاف الفائض الاقتصادي من اموال الدول النامية ،

3- **آثار الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي :** نظراً لاندماج الدول النامية وبما فيها الدول العربية في الاقتصاد العالمي وتبعيتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً فضلاً عن التبعية التجارية والتكنولوجية فأن ما يحدث في النظام الرأسمالي من تقلبات وازمات فإنه يؤثر على اقتصادات تلك البلدان ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي تعرض الاقتصاد الرأسمالي الى ركود اقتصادي اذ ارتفعت معدلات البطالة وأنخفض معدل النمو الاقتصادي فصاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية والذي انعكس على الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية من خلال انخفاض الطلب العالمي ،فمع التدهور الحاصل في حجم الصادرات للبلدان النامية الى الدول الصناعية مقابل استيراد السلع من تلك الدول، فقد لجأت الدول الرأسمالية الى رفع اسعار السلع وخاصة المواد الغذائية من اجل تعويض ارتفاع اسعار النفط العالمي (ابو حصيرة، 2015) .

4- **التغيرات في اسعار النفط العالمية :** التقلبات في اسعار النفط قد قاد الى تغير كبير في علاقات القوى الاقتصادية الدولية والذي كان له أثر هام في تقليل الفوائض النقدية وانخفاض أسيابيتها الى اسواق النقد الدولي عندما انخفضت اسعار النفط مما أثر في ازمة الدين العالمي التي عصفت بقدرة الدول النفطية المدينة على الوفاء بأعباء ديونها وخصوصاً أن المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه هذه الدول هو تصدير النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنقد الاجنبي وأن نقص العملات الاجنبية هو احد الاسباب الجوهرية في استمرار عجز موازين مدفوعات هذه الدول، وهكذا انفتحت حلقة تراكمية امام هذه الدول في عجز ميزان المدفوعات الامر الذي يتطلب الاستمرار في الاقتراض ونمو اعباء خدمة الدين (عبيد، 2015،ص61)

#### 1-4- مستويات ومؤشرات للدين العام:

وضعت المنظمات الدولية ومنها منظمة التمويل الدولية حدود ومستويات للدين العام كمؤشر يهتدى به من قبل الدول المدينة ويفضل عدم تجاوز ذلك المؤشر حفاظاً على الثقة الائتمانية للدولة ومنع المبالغة في الاستدانة من الخارج من جهة ، وقيام المنظمات الدولية بالتحذير وعدم الاقتراض في حالة وصول الدول المدينة الى تلك المستويات الحرجة او قريباً منها من جهة اخرى، ومن هذه المؤشرات هي: (عباس ، 2004 : 15) ، (داود، 2009:41).

1- **مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:** أن هذه النسبة حددت على أن لا تتجاوز (60%) من قيمة الدين بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وكلما ارتفعت النسبة فأن هذا يعني أن الدولة تقوم بتحويل جزء كبير من ناتجها المحلي الاجمالي الى الدول الدائنة من اجل تسديد ديونها ففي حالة اتجاه الدين العام الى التزايد فأن نقطة المخاطرة تتضح من خلال أنه جزء كبير من الدين العام يُمول لتغطية نفقات جارية في الموازنة العامة، فلو كان الدين يستخدم في تمويل استثمارات تعطي عائداً يغطي اقساط الدين فلا توجد هناك اية خطورة حتى لو كان حجمه اكبر من ذلك، غير أن التوسع المستمر في حجم الدين قد يؤدي الى زيادة في تكلفة الدين نتيجة لارتفاع اسعار الفائدة ومن ثم زيادة في حجم الضرائب تدريجياً من أجل تسديد الدين الامر الذي يلحق ضرراً بالاقتصاد وهنا يمكن القول أن نمو الدين العام معناه زيادة في مدفوعاته اذ أن هذه الزيادة تصبح مشكلة خطيرة للغاية في حالة ثبات الدخل القومي الامر الذي ينتج عنه زيادة دائمة في عبء الدين ، فاذا ظهر في الاقتصاد معدلات مقبولة من النمو ( 2% ، 3% )

فسوف لا يصبح العبء بنفس الخطورة حتى ولو كان الدين يتزايد، وبمعنى آخر اذا زاد الدخل القومي بمعدل ثابت نسبياً سوف تسفر الزيادة في مدفوعات الدين عند نسبة صغيرة من الدخل القومي ، ويتبين من ذلك بأن العبء على الدين هو معكوس معدل نمو الدخل القومي وحتى يكون عبء الدين خفيفاً يجب أن يتزايد الدخل بسرعة معينة وأن مشكلة عبء الدين هي في حقيقة الامر ماهي الا مشكلة نمو في حجم الدخل القومي

**2- مؤشر نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات :** يدل هذا المؤشر على أنه كلما ارتفع نسبة الدين الى مجموع الصادرات دل ذلك على عبء المديونية الخارجية على مجمل الاقتصاد وقد حددت هذه النسبة (275%) على أن لا تتجاوز ذلك ، أذ أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن حصيلة الصادرات تذهب جميعها الى تسديد الدين ولا توجد سيولة من النقد الاجنبي تكفي لتمويل حجم الواردات ويعتبر هذا اهم مصدر لتسوية الالتزامات الخارجية للدولة.

**3- مؤشر نسبة خدمة الدين الى مجموع الصادرات :** تقيس هذه النسبة مقدار ما يذهب من ايرادات الصادرات الى خدمة الدين ( تسديد الدين + الفوائد) وأن هذه النسبة قد حددت على أن لا تتجاوز (30%) وأن هذا المستوى من الدين يتحدد عادة بمستوى اسعار الفائدة وآجال المديونية .

**4- مؤشر الاحتياطي الى الديون القصيرة :** هو مؤشر سيولة معرف على اساس مخزون الاحتياطي من العملات الاجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية الى مخزون الديون قصيرة الاجل واستنادا الى هذا المؤشر فإنه كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية اي إمكانية البلد على مواجهة اعباء الدين .

**5- نسبة مدفوعات الفوائد السنوية الى ايرادات الدولة السنوية :** أن هذه النسبة قد حددت ( 20% ) اذ أن ارتفاع سعر الفائدة يعني في حقيقة الامر أن الزيادة في الفوائد السنوية المدفوعة على الديون تمتص ما يحصل عليه البلد من ايرادات من حصيلة صادراته مما يؤدي الى الزيادة في تكلفة الدين وبالتالي تؤدي الى زيادة مستمرة في الدين العام وخاصة ليس بالإمكان الضغط على الواردات الى المستوى المطلوب .

**6- مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية الى اجمالي الديون الخارجية :** يقيس هذا المؤشر مدى عبء الديون الخارجية من خلال حساب نسبتها الى حجم الاحتياطيات الدولية للبلد المدين، أي نسبتها الى مجموع ما يمتلكه من ذهب و عملات أجنبية الى اجمالي ديونه، فضلاً عن احتياطها لدى صندوق النقد الدولي . وبالطبع فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة السيولة الدولية للاقتصاد القومي وقدرته على مواجهة اعباء ديونه الخارجية الصعبة ، وهذا ما يعكس اهتمام الدائنين في قياس قدرة البلدان المديونة على سداد اعباء ديونها الخارجية من خلال هذا المؤشر .

### **1-5 مؤشرات تراكم الدين:**

اذا كان معدل تراكم الدين يشكل نسبة ثابتة من الناتج المحلي الاجمالي فليس هناك مشكلة ولكن هذه المشكلة تبرز اذا كانت نسبة تراكم الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تكون نسب متغيرة. اذ أن هذه العلاقة تتحدد بثلاثة مؤشرات رئيسية

**1- عجز الموازنة :** أن اتساع مهام الدولة وتعدد وظائفها نجم عنه زيادة في حجم الأنفاق العام الحكومي المحلي بنسب اكبر من الايرادات المتحصلة مما ادى الى ظهور مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة الامر الذي استوجب التمويل وذلك من خلال الاقتراض من اجل سد ذلك العجز في الموازنة العامة، ومن الجدير بالإشارة هنا الى أن اختيار وسيلة من وسائل التمويل لها علاقة بحجم الموازنة العامة ويمول هذا العجز من مصادر داخلية ممثلة بالاقتراض من القطاع المصرفي والبنك المركزي وبقية المؤسسات المالية او من مصادر التمويل الخارجية ، من المعلوم أن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض يؤدي الى زيادة الدين . (صندوق النقد الدولي ، 1998 : 14)

2- **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة متغيراً فعلاً تستخدمه السلطات النقدية في التأثير على اسعار السندات اذ يمكن للحكومات عن طريق التحكم في معدلات الفائدة على تلك السندات أن تؤثر في معدلات الفائدة في السوق المالية ومن ثم يتم التأثير على القيم السوقية للأصول المالية الحقيقية ، اذ يمكن أن تضع ادارة الدين العام مستوى عاماً لسعر الفائدة على سندات الدين العام طويل الاجل وتحاول الحكومة المحافظة على ذلك السعر في سوق الاوراق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة لذا فإنه من خلال التحكم في معدلات الفائدة لسندات القرض العام يمكن التأثير على الفائدة لسندات السائدة في سوق الاوراق المالية . ( الطاهر، 1988 : 117).

3- **معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي :** أن العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي هي علاقة مترابطة يستدل منها على مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة مشاكل ومخاطر تزايد الدين ومدى القدرة المالية العامة للدولة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل، اي مدى قدرة الدولة على تحمل اعباء الدين سداد للديون ، وفي المقاييس العالمية يعتبر تخطي هذه النسبة عتبة ال (60% ) تكون القدرة المالية للحكومة في دائرة الخطر ولاسيما اذا ترافق مع معدلات فوائد على هذا الدين أعلى من معدلات النمو الاسمية للاقتصاد وبالعكس اذا انخفضت معدلات الدين العام كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي يساهم ذلك في اعادة ثقة الحكومة في الاستدامة المالية لاقتصادها ككل والتي تستهدف الحفاظ على ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي والتي تؤدي الى توليد فوائض متزايدة في الاقتصاد تساعد الحكومة لمواجهة الأزمات . ( يونس، 2013 : 29 )

## 2 - المبحث الثاني: تطور هيكل الدين العام العراقي ومؤشرات قياسه :

### 2-1- تطور هيكل الدين العام العراقي :

اولاً- الدين العام الداخلي :

ان ارتفاع الدين العام الداخلي قياساً الى الدخل القومي وزيادته بشكل مستمر يعكس مدى الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الدولة في الحصول على الاموال من أجل تمويل الانفاق العام وخاصة اذا كانت الدولة غير قادرة على استغلال الفائض الاقتصادي وتعبئة المدخرات المحلية ، ، ويتكون الدين العام الداخلي في مجموعه من حوالات الخزينة والتي تعد شكلاً من اشكال التمويل التضخمي وأن معظم الدين العام الداخلي العراقي يعود الى الجهاز المصرفي اذ أن الحكومة العراقية لم تكن بعيدة عن الاعتماد على الدين الداخلي لتمويل العجز المتزايد في الموازنة العامة اذ اصدرت العديد من السندات والحوالات والذي اخذت بالتزايد بعد عام (2004) ومن خلال الجدول (1) يتبين لنا التذبذب في الدين العام الداخلي اذ ارتفع خلال المدة من (2004-2006) ليصل الى حوالي (4.265) مليار دولار ومعدل تغير سنوي (5.7%) عام (2006) مقارنة (3.816) مليار دولار عام (2004) ثم عاد لينخفض عام (2007) و (2008) ليبلغ حجم الدين العام الداخلي (4.229) و (3.809) مليار دولار على التوالي ويتغير سنوي بلغ (0.8 -) (9.9- ) خلال العامين المذكورين ويرجع هذا الانخفاض الى تحسن ايرادات العراق النفطية وانخفاض حجم العجز في الموازنة العامة وشهدت الاعوام (2009 و 2010) ايضاً ارتفاع في حجم الدين العام الداخلي ليصل الى حوالي (7.874) مليار دولار عام (2010) وبمعدل تغير سنوي بلغ (9.3%) ، وليعاود حجم الدين العام الداخلي بالانخفاض مرة اخرى خلال عام (2011) ليصل الى حوالي (6.387) مليار دولار مقارنة (7.874) مليار دولار عام (2010) ولينخفض بمقدار (- 18.9%) مقارنة ب (9.3%) عام (2010) ويرجع سبب ذلك الى ارتفاع الكبير في اسعار النفط والوفرة المالية التي شهدتها الايرادات العامة مما انعكس ذلك بشكل ايجابي على وضع المالية العامة في العراق خلال المدة (2011-2013) ومن خلال الجدول يتبين لنا ان الدين العام الداخلي عاد الى الارتفاع مرة اخرى ليشهد عام (2014) تزايداً في حجم الدين ليبلغ (8.158) مليار دولار أي ليرتفع ما نسبته (123.5%) مقارنة ب (35%) عام



(2013) واستمر هذا الارتفاع في حجم الدين العام الداخلي ليصل الى ( 38.387 ) مليار دولار عام (2016) ويرجع ذلك الى الصدمتين التي تعرض لها العراق ابتداء من منتصف عام (2014) والتي تمثلت بانخفاض اسعار النفط وما تلاه من تهوي كبير في مستويات الاسعار لتصل الى ادنى مستوى له ليصل الى حوالي (36) دولار للبرميل الواحد من نفط الخام فضلاً عن سيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق وما تبع ذلك من عمليات عسكرية وانفاق عسكري متزايد الامر الذي اثقل كاهل الموازنة العامة العراقية اذ أن وزارة المالية العراقية واصلت منذ عام (2014) سياستها المالية بتمويل العجز الكبير في الموازنة العامة حتى عام (2017) بالاقتراض الداخلي عن طريق اصدار سندات وادونات الخزينة اذ بلغ رصيد الدين العام الداخلي خلال عام (2016) حوالي (38.387) مليار دولار ليصل في نهاية عام (2017) الى (47.354) الامر الذي ادى الى توسع كبير في اصدار حوالات الخزينة لصالح الحكومة لتمويل المشاريع الكهربائية ونفقات العمليات العسكرية فضلاً عن دخول المصارف والدوائر الحكومية لشراء حوالات الخزينة مما ادى الى زيادة التوسع في اصدار هذه الحوالات لتمويل العجز في الموازنة العامة .

### جدول (1)

#### الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2017)

السنة	الدين العام الداخلي بالعملة (ترليون دينار)	الدين العام الداخلي بالدولار الأمريكي (مليار دولار)	سعر صرف الدولار الأمريكي (سعر النافذة)	معدل التغير السنوي
2004	5.925061	3.816	1453	-----
2005	6.255578	4.034	1469	5.7
2006	5.307008	4.265	1467	5.7
2007	5.193703	4.229	1255	-0.8
2008	4.455569	3.809	1193	-9.9
2009	8.434049	7.209	1170	89.2
2010	9.180806	7.874	1170	9.3
2011	7.446859	6.387	1166	-18.9
2012	6.547519	5.616	1166	-12.1
2013	4.255549	3.650	1166	-35
2014	9.52009	8.158	1167	123.5
2015	32.142805	27.194	1182	233.4
2016	45.335000	38.387	1181	41.2
2017	55.877720	47.354	1180	23.4

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية للأعوام (2004-2017) اعداد

#### مختلفة

ثانياً - تطور حجم الدين العام الخارجي في العراق : نلاحظ من خلال الجدول (2) أن حجم الدين العام الخارجي العراقي قد تطور بشكل ملحوظ اذ شهد تراجعاً خلال مدة الدراسة ، فقد انخفض حجم الدين العام الخارجي من (128.026) مليار دولار عام ( 2004 ) ليبلغ حوالي (74.693) مليار دولار ( 2006 ) واستمر هذا التراجع في حجم الدين العام الخارجي ليصل الى ادنى مستوى له في عام (2014) ليبلغ حجم الدين الخارجي ( 57.632 ) مليار دولار بنسبة (-1.8) ويرجع هذا الانخفاض الكبير في الدين العام الخارجي العراقي الى اعادة جدولة ديون العراق بعد عام (2004) وتخفيض حجم الديون المتركمة والاعفاءات والسماحات التي حصل عليها العراق ضمن اعادة الجدولة من قبل نادي باريس اذ وصلت بعض الاعفاءات الى ما نسبته (100% ) فضلاً عن الارتفاع الكبير في اسعار النفط وخصوصاً بعد عام (2011) الامر الذي ادى الى زيادة الإيرادات المالية للحكومة العراقية ،ونلاحظ من خلال الجدول (2) ان حجم الدين العام الخارجي عاود الارتفاع مجدداً ليبلغ حوالي (67.100) مليار دولار عام (2015) مقارنة (57.632) مليار دولار أي ليرتفع ما نسبته (16.4%) في هذا العام ،واستمر حجم الدين العام بالارتفاع خلال عامي

( 2016 ) و ( 2017 ) ليصل الى حوالي ( 71.196 ) و ( 75.732 ) مليار دولار على التوالي ، وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي ادت ارتفاع حجم المديونية الخارجية للعراق تجلى السبب الاول في احتلال مساحات شاسعة من البلاد على يد تنظيم داعش الارهابي الامر الذي تطلب زيادة حجم الانفاق الحكومي وتزايد العجز المالي في الموازنات العامة للدولة الذي كان يمثل انفاقاً كبيراً لمواجهة متطلبات المعركة مع داعش فضلاً عن نزوح عدد كبير من سكان العراق من مناطق سكناهم والبحث عن مناطق آمنة ، وكذلك التراجع الكبير في اسعار النفط والذي كان له تداعيات سلبية على العوائد المالية المتحققة ، وفي ضوء ذلك الوضع الاقتصادي الصعب لجأت الحكومة العراقية الى المؤسسات الدولية الى الاقتراض لسد العجز المالي الذي تعاني منه الموازنات العامة .

## جدول (2)

### الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2004-2017)

مليار دولار

السنة	الدين العام الخارجي	معدل التغير السنوي %
2004	128.026	-----
2005	127.260	-0.60
2006	74.693	-41.7
2007	74.000	-0.93
2008	63.963	-13.6
2009	64.289	0.51
2010	57.026	-11.2
2011	61.267	15.6
2012	57.026	-6.9
2013	58.718	6.2
2014	57.632	-1.8
2015	67.100	16.4
2016	71.196	6.1
2017	75.732	6.3

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات 2013

**2-2- مؤشرات قياس الدين العام في العراق :** أن الدين العام يعد مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة اذ تلجأ الدولة عادة الى الاقتراض عندما تعجز مواردها المالية من الضرائب والرسوم لتسديد العجز المالي في الموازنة العامة ، ولأن ديون العراق الخارجية القديمة لم تحسم فمن الصعب الحكم على ثقل المديونية في العراق لذلك سيتم استعراض مؤشرات الدين العام من اجل اكتشاف مخاطر الدين ومن ثم المساعدة في ادارتها ، اذ أن هذه المؤشرات تساعد الحكومة العراقية في تقويم عبء الدين وكذلك تشكل انذار مبكر للازمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي ومن هذه المؤشرات :

### 2-2-1- مؤشرات القدرة على الدفع وهي :

**1- مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي :** ان الدين العام الداخلي في العراق يتكون من الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي ومن السندات وحوالات الخزينة المركزية وعادة ما يتم تمويله من السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي ، ليتم تداوله من قبل المصارف التجارية وكذلك من قبل المؤسسات المالية الاخرى . ويقاس

هذا المؤشر حجم الدين الداخلي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ليتبين لنا مدى قدرة الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها المالية وحيث أن الاقتصاد العراقي وكما هو معروف هو اقتصاد ريعي اذ يعتمد في اغلب صادراته على النفط والتي تشكل تقريبا (90%) من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ودخله القومي واستناداً الى ذلك سوف نتناول نسبة نمو الدين العام الداخلي قياساً الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتحديد هل أن الدين في حدود الامان ام انه تجاوز الحدود الامنة ولبيان هذه النسبة يتم من خلال الجدول (3) اذ نلاحظ من أن هذه النسبة قد سجلت انخفاض ملحوظاً منذ عام (2005) لتبلغ حوالي (11.1%) مقارنة بـ (15.4%) في عام (2004) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض وكما موضح في الجدول خلال سنوات الدراسة لتصل الى ادنى مستوى لها عام (2013) اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي (1.5%) وهي ادنى مستوى وصل اليها حجم الدين العام الداخلي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى أن نسبة نمو الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي كانت منخفضة ويرجع ايضاً الى قدرة الحكومة العراقية على سداد ديون المترتبة بذمتها وذلك نتيجة الى تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الإيرادات المالية للدولة ، الا أن هذه النسبة عادة الى الارتفاع مرة اخرى الا انها بقيت ضمن الحدود الامنة للدين العام الداخلي اذ ارتفعت هذه النسبة لتصل الى حوالي (24.8%) عام (2017) مقارنة (1.59%) عام (2013) ويرجع سبب ذلك الى الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية وتراجع اسعار النفط بشكل كبير فضلاً عن اطفاء قيمة السندات الحكومية والحوالات الحكومية التي بحوزة البنك المركزي في نهاية عام (2013) الى جانب انخفاض القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي الى الدوائر الحكومية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016، 21) ، فضلاً عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها العراق ذلك بعد عام (2014) من قبل تنظيم داعش الارهابي الامر الذي ادى الى زيادة الانفاق العام مما ادى الى عجز كبير في الموازنة العامة للدولة العراقية ، وبالرغم من ذلك فان هذا المؤشر يوضح بان نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي يشكل نسبة ضئيلة .

### جدول (3)

#### نسبة الدين العام الداخلي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي

مليار دولار

السنة	الدين العام الداخلي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	3.816	24.700	15.4
2005	4.034	36.249	11.1
2006	4.265	54.846	7.7
2007	4.229	72.286	5.8
2008	3.809	107.672	3.5
2009	7.209	94.275	7.6
2010	7.874	117.138	6.7
2011	6.387	157.553	4.0
2012	5.616	184.192	3.0
2013	3.650	234.638	1.5
2014	8.158	228.781	3.5
2015	27.194	171.136	15.8
2016	38.387	172.479	22.2
2017	47.354	190.874	24.8

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء نشرات سنوية للأعوام مختلف للفترة (2004-2017).

(2017) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام مختلفة للفترة (2004-2017)

2- مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي : ان الدين العام الخارجي قد شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي نتيجة لكبر حجم الدين العام الخارجي وتراكم الفوائد المترتبة عليه نتيجة لظروف الحصار وانقطاع صادرات النفط العراقي الى الاسواق العالمية واستمر هذا الوضع حتى احتلال العراق (العقيل ، النداوي ، 2004: 6) . اذ أن ارتفاع هذا المؤشر يقس لنا ما يتم تحويله من ايرادات الدولة من النقد الاجنبي الى الدول الأخرى من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، ومن الملاحظ من خلال الجدول (4) أن نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي قد كانت مرتفعة بشكل كبير في العراق اذ وصلت هذه النسبة الى (518%) وهذا يدل على مدى الخطورة التي وصل الى اليها حجم الدين العام الخارجي على الاقتصاد العراقي اذ تجاوز حجم هذا الدين في عام ( 2004) الحدود الامنة والمقدرة 60% من حجم الدين الى الناتج المحلي الاجمالي مما يعني عدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المادية ، الا أن من الملاحظ أن هذه النسبة اخذت بالانخفاض التدريجي بعد عام (2004) وكما موضح من الجدول (4) ولتستمر بنسب مرتفعة حتى عام (2007) لتصل الى (102%) مما يدل على نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي لازالت ضمن حدود الخطر، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض بعد عام (2007) لتصل الى حوالي ( 39.6%) عام (2015) وليستقر مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي تحت (60%) مما يدل على أن سياسة الدين العام الخارجي تسير بالاتجاه الصحيح اذ أن هذه النسبة بقيت ضمن الحدود الآمنة ، اذ أن هناك العديد من المؤشرات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحدود المديونية الآمنة والتي تختلف من دولة الى اخرى وحسب طبيعة وقوة سياسات السيطرة على هذا الدين وأن لا تتجاوز هذه النسبة (50%-60%) من الناتج القومي الاجمالي في حالة كانت السياسات قوية و(30%) في حال كانت السياسات ضعيفة الفعالية (نشرة ضمان الاستثمار ، 2017 ، 13) ، اذ أن انخفاض نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي يرجع بسبب نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يفوق بكثير معدل نمو الدين العام الخارجي وهذا مؤشر ايجابي ، ويرجع هذا الانخفاض ايضاً الى الاعفاءات الكبيرة التي حصل عليها العراق لديونه الخارجية ، فضلاً عن فترات السماح الكبيرة، وكذلك قد ساهم في انخفاض هذه النسبة هو التحسن الملحوظ في اسعار النفط والذي شهدته الاسواق العالمية ووصوله الى مستويات قياسية بعد عام (2011) الذي ساهم ايضاً في انخفاض هذه النسبة هو قيام الحكومة العراقية بتسديد قسم كبير من ديونها الخارجية اذ التزم العراق كدولة مدينة بتسديد ما بذمته من دين خارجي ، اذ أن اغلب الديون تم تسويتها بالمفاوضات التي جرت مع نادي باريس اذ نجد أن ما سدده العراق خلال عام ( 2014) قد وصل الى ( 1196430) مليون دولار منها(760690) مليون دولار اقساط الدين ونحو (486353) مليون دولار من الفوائد كما أن العراق قد سدد ايضاً عام (2015) ما يقارب (615576) مليون دولار اقساط الدين ( 244404 ) مليون دولار الفوائد المترتبة عن الدين الخارجي اذ كانت الحصص الأكبر من هذا الدين هي سداد لديون دول نادي باريس اذ أن هذه الديون قد اكتملت المفاوضات حولها ، في حين ديون دول الخليج العربي لم تحسم .

## جدول (4)

## نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي

مليار دولار

السنة	الدين العام الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ( % )
2004	128.026	24.700	518.4
2005	128.026	36.249	353.9
2006	74.693	54.846	136.4
2007	74.000	72.286	102.4
2008	63.963	107.672	59.5
2009	64.289	94.275	68.2
2010	57.026	117.138	48.7
2011	61.267	157.553	38.9
2012	57.706	184.192	31.4
2013	59.718	234.638	25.5
2014	57.632	228.781	25.2
2015	67.100	171.136	39.3
2016	71.193	172.479	42.3
2017	75.743	190.874	39.7

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- بيانات صندوق النقد الدولي (IMF –October-2016)
- وزارة المالية العراقية ، نشرة دائرة الدين العام سنوات مختلفة

**3-نسبة اجمالي الدين العام العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي :** أن المسألة المهمة حول الدين العام ليس في كبر حجم الدين بل في كيفية تكوينه وتركيبته ويسعر الفائدة الذي يحمله الدين العام ومدى قدرة الدولة على خدمة هذا الدين دون ان تكون هناك قيود توضع على الاقتصاد ككل وعادة ما يشار الى مدى قدرة الدولة على تحمل اعباء ديونها من خلال نسبة اجمالي حجم الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهي احد الادوات الاساسية المهمة والتي تعد جزءاً من التحليل لمعرفة مستويات الدين ، فضلاً عن معرفة النسبة المئوية الى الصادرات، عملياً المشكلة ليست في الدين بعد ذاته بقدر ما يتعلق بقنوات الانفاق المحددة لدى الحكومات فمعظم الدول المتقدمة لديها نسب مرتفعة جداً من الدين العام ولكن توجه الاموال المقترضة نحو استراتيجية تنموية تعود بالفائدة على الاقتصاد والمواطن ، وفيما يتعلق بنسبة الدين العام العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ من خلال الجدول (5) اذا هذه النسبة بلغت مستويات مرتفعة جداً اذ وصلت الى حوالي (534.6%) عام (2004) ، غير ان هذه النسبة قد اخذت بالانخفاض التدريجي بعد عام (2004) لتصل الى (108.4 % ) عام (2008)، وبالرغم من هذا الانخفاض في نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي الا أنه وفقاً لهذا المؤشر خلال المدة من (2004-2007) يتبين لنا ان الدين العام العراقي قد تجاوز الحدود الامنة للدين بشكل كبير وأن الدين العام الخارجي لا يزال يشكل خطورة على الاقتصاد العراقي ، ونلاحظ ايضاً انه خلال الاعوام (2008) و(2009) و(2010) وصلت هذه النسبة الى (62.9%) و(75.9%) و(55.5%) على التوالي وبالرغم من الانخفاض الكبير في نسبة الدين العام العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي الا أنها لا زالت خارج الحدود الامنة للدين العام مما يعكس عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تسديد ديون خلال المدة من (2004 - 2010) وبالرغم من الاعفاءات الكبيرة واعادة الجدولة التي حصل عليها لديونه ، وشهد عام (2011) انخفاض كبير في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي لتصل الى حوالي (42.4 % ) ولتستمر هذه النسبة بالانخفاض

التدريجي لتصل الى ادنى مستوى لها لتبلغ حوالي (28.8%) عام (2014) وهذا يعد مؤشراً ايجابياً مما يدل على قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بديونه وانه بدء يسير بالاتجاه الصحيح ويرجع سبب ذلك الى انخفاض حجم المديونية وارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية بعد عام (2011) فضلاً عن التزام العراق بتسديد ما بذمته من ديون بعد الاتفاق مع الدول الدائنة ، الا أن هذه النسبة قد عاودت الارتفاع ولتشهد تطوراً ملحوظاً خلال المدة (2015- 2017) اذا ارتفعت لتبلغ حوالي (55.1%) عام (2015) مقارنة بـ (28.8%) عام (2014) ولتستمر هذه النسبة بالارتفاع في العراق لتبلغ حوالي (64.5%) في عام (2017) اذ زاد حجم الدين العام من (109.580) مليار دولار عام (2016) ليصل الى حوالي (123.086) مليار دولار عام (2017) ، اذ ترتب على ذلك اثار مهمة على الجدارة الائتمانية للعراق اذ أن العراق في عام (2017) قد تجاوز الحدود الامنة للدين العام مما يعد مؤشراً على خطورة حجم الدين العام العراقي وثقل عبء الدين وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه دائنيه ، ويرجع ذلك الى الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها العراق نتيجة للصدمتين التي تعرض لها العراق بعد عام (2014) ، اذ أنه من الملاحظ أن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي قد كانت منخفضة قبل عام (2014) ، الا أنها ارتفعت بشكل كبير بعد ذلك لتأخذ هذه النسبة وضعاً مقلقاً لاسيما بعد وصولها الى (63%) عام (2017) .

#### جدول (5)

#### نسبة الدين العام العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي

مليار دولار

سنة	اجمالي الدين العام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	132.060	24.700	534.7
2005	132.291	36.249	364.9
2006	78.922	54.846	144.2
2007	78.354	72.286	108.4
2008	67.772	107.672	62.9
2009	71.489	94.275	75.9
2010	64.900	117.138	55.5
2011	66.654	157.553	42.4
2012	63.322	184.192	34.4
2013	65.368	234.638	27.9
2014	65.758	228.781	28.8
2015	94.294	171.136	55.1
2016	109.580	172.479	63.6
2017	123.086	190.874	64.5

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- بيانات وزارة المالية العراقية دائرة الدين العام للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة .

- بيانات صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة.

#### 4- مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى اجمالي الصادرات : أن هذا المؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة العراقية

على تسديد ما بذمته من ديون خارجية من خلال ما يتم استقطاعه من حجم الصادرات اذ أن العراق يعد من احد الدول التي تعاني عبء كبير في مديونيتها وذلك من خلال ما يستقطع من صادرات العراق النفطية وبنسبة كبيرة من أجل سداد الديون والفوائد المترتبة عليه الامر الذي انعكس بشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي العراقي، ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال الجدول رقم (6) الذي بين لنا حجم ما يتم استقطاعه من ايرادات الصادرات نسبة الى الدين العام الخارجي اذ من المعروف ان اغلب صادرات العراق هي صادرات النفطية وقد استحوذت على الجزء الاكبر

من اجمالي الصادرات ، اذ نلاحظ من خلال الجدول (6) أن هذه النسبة بدت مرتفعة جداً في عام (2004) اذ وصلت الى (718.9%) و لتتخف بشكل تدريجي خلال الاعوام التي تلت عام (2004) اذ انخفض هذه النسبة لتبلغ حوالي (560.3%) عام (2005) وليستمر بالانخفاض حتى عام (2009) ليبلغ (163.6%) وبالرغم من هذا الانخفاض من عام (2009-2005) الا أن هذه النسبة قد تجاوزت الحدود الآمنة والتي قدرها البنك والمؤسسات الدولي (135%) مما يعني المقدار الكبير من العملة الاجنبية التي تستقطع من اجمالي الصادرات تذهب لسداد الديون ، وذلك بسبب الاحداث السياسية الاقتصادية التي مر بها العراق بعد عام (2003) وتغير النظام السياسي والاضطرابات الأمنية التي شهدتها العراق ، ورغم ذلك استمرت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي لتبلغ (61.3%) عام (2012) وهي ادنى مستوى وصلت اليه نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات خلال هذه المدة ويرجع ذلك لتحسن الاوضاع الاقتصادية في العراق وزيادة صادراته وارتفاع اسعار النفط ، الا انه بعد عام (2014) عادت هذه النسبة بالارتفاع مجدداً لتبلغ (131.6%) عام (2017) مما يدل أن هذه النسبة قد وصلت المرحلة الخطر ، وهذا يعني ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي ، حيث جزء كبير من حصيللة الصادرات سوف تذهب الى الدول الدائنة

### جدول (6)

#### نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات العراقية

مليار دولار

سنة	الدين العام الخارجي	اجمالي الصادرات	نسبة الدين العام الخارجي اجمالي الصادرات %
2004	128.026	17.810	718.9
2005	128.026	23.607	542.4
2006	74.693	30.529	244.7
2007	74.000	39.519	187.3
2008	63.963	61.929	103.3
2009	64.289	39.303	163.6
2010	57.026	51.764	110.2
2011	61.267	79.681	76.9
2012	57.706	94.209	61.3
2013	59.718	89.768	66.6
2014	57.632	83.981	68.7
2015	67.100	49.320	136.1
2016	71.193	44.348	160.6
2017	75.743	57.559	131.6

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

- بيانات وزارة المالية العراقية دائرة الدين العام للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة

- بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2004-2017)

### 2-2-2: مؤشرات السيولة

1- مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات : يقس هذا المؤشر مدى العبء الذي سوف يتحمله الاقتصاد العراقي من اجل الوفاء بالتزاماته المالية والتي نشئت عن ديونه الخارجية وان مؤشر خدمة الدين يعكس لنا ما تستنزفه مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي من اجمالي حصيللة الصادرات ، ومن ثم يقيس مدى الحساسية لسداد التزامات خدمة الدين ( الاقساط + الفوائد ) لأي هبوط غير متوقع في عائدات التصدير (صندوق النقد الدولي، 2014، 168) ، اذ أن ارتفاع هذه النسبة تدل على مدى ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد القومي أي ما يتبقى من ايرادات

الصادرات لا يكفي الا لتمويل جزء قليل من احتياجات الدولة من الاستيرادات ، بمعنى اخر أن هذا المؤشر يعكس مشكلة السيولة الدولية ويعد مؤشراً مهماً لمدى قدرة الدولة على سداد اعباء الدين العام الخارجي ، ومن خلال الجدول (7) نلاحظ أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات كانت منخفضة اذ بلغت حوالي (1.31%) عام (2005) ولتستمر هذه النسبة بالانخفاض بصورة تدريجية لتصل الى ادنى مستوى لها عام (2010) لتبلغ حوالي (0.69%) ويرجع ذلك الى زيادة حجم الصادرات بنسبة اكبر من اجمالي خدمة الدين العام الخارجي فضلاً عن تخفيض حجم ديون العراق الخارجي والاعفاءات الكبيرة التي حصل عليها العراق لديونه بعد عام (2004) ، الا أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات قد اخذت بالارتفاع التدريجي بعد عام (2011) لتصل هذه النسبة الى اعلى مستوى لها هو (3.04%) عام (2016) ولتصل الى حوالي (2.15%) عام (2017) ، ولكي نحكم على مدى استدامة الدين العام العراقي وفق هذا المؤشر فأن لابد من مع المؤشرات الاستراتيجية التي وضعتها المنظمات الدولية والتي حددت هذه النسبة لحدود المديونية الامنة ما بين (15%-25%)

(المؤسسة العربية للاستثمار، 2017، 4) ووفقاً لذلك يمكن القول العراق وفقاً لهذا المؤشر لا يزال بعيد عن مرحلة الخطر وان هذه النسبة لازالت ضمن الحدود الامنة بالنسبة للعراق.

#### جدول (7)

(نسبة خدمة الدين العام الخارجي العراقي الى اجمالي الصادرات%)

مليار دولار

سنة	خدمة الدين العام الخارجي	اجمالي الصادرات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي اجمالي الصادرات %
2004	-----	17.810	-----
2005	0.310	23.607	1.31
2006	0.308	30.529	1.00
2007	0.318	39.519	0.80
2008	0.387	61.929	0.62
2009	0.390	39.303	0.99
2010	0.361	51.764	0.69
2011	0.994	79.681	1.24
2012	1463	94.209	1.55
2013	1577	89.768	1.75
2014	1875	83.981	2.23
2015	1956	49.320	3.96
2016	1337	44.348	3.01
2017	1238	57.559	2.15

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

- بيانات وزارة المالية العراقية دائرة الدين العام للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة.

- بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة .

2- مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين العام الخارجي : أن حجم الاحتياطيات من العملات الاجنبية هو احد المؤشرات المهمة التي تستخدم عادة من قبل الدائنين لتحديد قيمة مخاطر الاقراض لأي بلد .، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل على متانة وقوة السيولة الدولية للاقتصاد الوطني وقدرته مواجهة اعباء ديونه الخارجة في الفترات الحرجة، ومن الجدول (8) يتبين أن نسبة الاحتياطي من النقد الاجنبي الى الدين العام الخارجي كان (6.11%) عام ( 2004 )



وان هذه النسبة منخفضة جداً بالنسبة للعراق إذ أن الاحتياطي النقدي العراقي لا يمكن أن يغطي الدين العام الخارجي ، إلا أن هذه النسبة اخذت بالارتفاع التدريجي بعد عام (2004) الا انها بقيت دون المستويات المطلوبة حتى عام (2007) لتصل الى (42.29%) ، وان هذه النسبة من عام (2004) لغاية (2007) لا تدل على متانة السيولة في العراق، ولتعاود هذه النسبة بالارتفاع مجدداً لتبلغ (78.23%) عام (2008) ولتستمر بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة لتبلغ (130.18%) عام (2013) مما يدل على أن نسبة حجم الاحتياطي من العملات الاجنبية اكبر من حجم الدين العام الخارجي ، وأن العراق قادر على تغطية الدين العام الخارجي تقريباً وهي تعد نسبة جيدة جداً مقارنة بالأعوام السابقة ، ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الاحتياطي خلال هذه المدة ان الزيادة في حجم الاحتياطي من النقد الاجنبي اكبر من الزيادة في الدين العام الخارجي وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات المالية من النقد الاجنبي للعراق نتيجة ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية ، فضلاً عن انخفاض حجم الدين العام الخارجي نتيجة لإيفاء العراق بالتزاماته المالية ضمن اتفاقاته مع نادي باريس ، إلا أن هذه النسبة قد عاودت الانخفاض مرة اخرى بعد عام (2014) لتبلغ (80.07%) عام (2015) مقارنة ب (115.12) عام (2014) واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتبلغ ادنى مستوى (60.6%) عام (2017) ، وأن سبب هذا الانخفاض نجم عن الازمة المالية التي تعرض لها العراق نتيجة للهبوط الكبير في اسعار النفط والذي يمثل مصدراً رئيساً لحصول العراق على التمويل الخارجي وعلى موارد النقد الاجنبي ، فضلاً عن قيام العراق بالسحب الكبير من احتياطياته النقدية لدى البنك المركزي لتغطية العجز الحاصل في موازنته والحرب على تنظيم داعش الارهابي ، وفقاً لهذا المؤشر فإن العراق يواجه صعوبة كبيرة في تغطية ديونه الخارجية.

### جدول (8)

#### نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين العام الخارجي

مليار دولار

السنة	الاحتياطيات الاجنبية	الدين العام الخارجي	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين العام الخارجي %
2004	7.823	128.026	6.1
2005	12.104	128.026	9.4
2006	19.931	74.693	26.6
2007	31.297	74.000	42.2
2008	50.042	63.963	78.2
2009	44.127	64.289	68.6
2010	50.357	57.026	88.3
2011	60.738	61.267	99.1
2012	70.327	57.706	121.8
2013	77.743	59.718	130.1
2014	66.349	57.632	115.1
2015	53.727	67.100	80.0
2016	42.802	71.193	60.1
2017	45.932	75.743	60.6

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

- بيانات وزارة المالية العراقية دائرة الدين العام للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة.

- بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للمدة (2004-2017) اعداد مختلفة.

## الاستنتاجات

1- لقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية الى تفاقم مشكلة الدين العام لدى دولة المدينة اذ أن تأزم مشكلة الدين العام هي ليست مشكلة احادية الجانب بل هي مسؤولية مشتركة ما بين الدائنين والمدينين على اعتبار أن الاسباب الداخلية تمثل مسؤولية المدينين والاسباب الخارجية تمثل مسؤولية الدائنين

2- وصلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام (2017) الى ( 63%) اذ ترتب على ذلك اثار مهمة بالنسبة للجدارة الائتمانية للعراق اذ أن العراق في عام (2017) قد تجاوز الحدود الآمنة للدين العام مما يعد مؤشراً على خطورة حجم الدين العام العراقي وثقل عبء الدين وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه دائنيه ،

3 - يشير مؤشر نسبة الدين العام الخارجي العراقي الى اجمالي الصادرات : أن هذه النسبة قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الدراسة ورغم ذلك استمرت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي لتبلغ (67.2%) عام (2012) وهي ادنى مستوى وصلت اليه نسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات خلال هذه المدة ويرجع ذلك لتحسن الاوضاع الاقتصادية في العراق وزيادة صادراته وارتفاع اسعار النفط ، الا انه بعد عام (2014) عادت هذه النسبة بالارتفاع مجدداً لتبلغ (213.8%) عام (2017) مما يدل أن هذه النسبة قد وصلت المرحلة الخطر ، وهذا يعني ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي ، حيث جزء كبير من حصيلة الصادرات سوف تذهب الى الدول الدائنة

4- من خلال مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات تبين أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات كانت منخفضة خلال مدة الدراسة حتى عام (2010) ، الا أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات قد اخذت بالارتفاع التدريجي بعد عام (2011) لتصل هذه النسبة الى اعلى مستوى لها هو (3.04%) عام (2016) ولتصل الى حوالي (2.15%) عام (2017) ولكي وفق لهذا المؤشر يمكن القول أن العراق لا يزال بعيد عن مرحلة الخطر وان هذه النسبة لازالت ضمن الحدود الامنة بالنسبة للعراق ،

5- من خلال مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين العام الخارجي يتبين انخفاض هذه النسبة لتبلغ ادنى مستوى (60.63%) عام (2017) ، ، وفقاً لهذا المؤشر فأن العراق وتواجه صعوبة كبيرة في تغطية ديونه الخارجية

6- اعتماد العراق على مصدر احادي الجانب وهو القطاع النفطي وعدم التنوع في القطاعات الانتاجية الاخرى ادى ذلك الى ارتفاع مؤشر قياس الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وحجم الصادرات وتراجع حجم الاحتياطات من النقد الاجنبي الحكومي مما ادى الى صعوبات في خدمة الدين

### التوصيات

- 1- يجب على الحكومة العراقية أن تعمل على تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد فقط على الصادرات النفطية الامر الذي يؤدي الى زيادة ايرادات الدولة وتقليل العجز في الموازنة العامة وتخفيض حجم الدين العام
- 2- ان تسعى السلطات المالية في العراق الى تخفيض تكلفة الدين من خلال ايجاد اليات جديدة ان تسمح بوصول حجم الدين الى مستويات مقبولة وبعيدة عن المخاطر على المدى الطويل والمتوسط
- 3- يجب أن يكون هناك برنامج اصلاح اقتصادي ذو استراتيجية واضحة وطويلة الامد للدين العام في العراق الدراسة يهدف الى معالجة كافة قضايا الدين من خلال وضع اسس علمية وعملية واضحة للدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ،
- 4 - تحديد نسبة معينة من الايرادات المالية الخارجية من اجل خدمة الديون كأن تكون هذه النسبة (20%) وبهذه الطريقة يمكن تسديد الديون دون ان تتراكم ودون اتخاذ اجراءات تقشفية قاسية ، كما يطمئن الدائنين على قدرة العراق على تسديد ديونه .

## المصادر :

## أولاً: المصادر العربية

1. الد عقيل، اكرام عبد العزيز ، النداوي، خضير عباس (2004) ، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد المجلد العاشر ، العدد الرابع والثلاثون.
2. ابو حصيرة ،مازن ابو حصيرة (2015 ) ، الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة .
3. داود ، علي عدنان (2009)، مديات فاعلية وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي ن رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامع المستنصرية
4. زكي ، رمزي ( 1987 ) ،ازمة القروض الدولية الاسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ،دار المستقبل العربي ،القاهرة .
5. زكي ،رمزي (1987) ، الخروج من ازمة الديون الخارجية بين الافكار الرومانسية والتصور الموضوعي للأرصدة والمديونية العربية ، منتدى الفكر العربي ، الاردن
6. شاهين محمد اكرم (2012) ، اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الازهر.
7. الشيخ طاهر ، عبد الله محمود (1988) مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الرياض
8. الصادق علي توفيق ، لطيفة نبيل عبد الوهاب(1998)، سياسات وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، ابو ظبي شركة ابو ظبي ن للطباعة والنشر .
9. عباس ، بلقاسم (2004) ادارة الديون الخارجية ، المعهد العربي للتخطيط سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية العدد ( 33 ) السنة الثالثة
10. عبد الحفيظ عبد الله عبد(1998، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998 ، 142.
11. عبود ، نعيم ابراهيم ،(2006 ) مشاكل وازمات اقتصادية تقلق العالم ، دمشق ،سوريا
12. عبيد، عزيزة محمد عبدالله (2015)، اثر الدين العام على الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة (1997- 2013) رسالة ماجستير مقدمة كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية الجامعة الاسلامية غزة
13. علي، صباح نعمة (2016) واقع المديونية العربية في ظل تحديات الاقتصاد العربي ، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات لعربية والدولية العدد ( 58 ) .
14. مراد، فيصل فخري والهندي ، عدنان (1982) مبادئ الادارة المالية واقتصاديتها ، دار وائل عمان.
15. يونس ، محمود (2012) اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ،مصر

## ثانياً: التقارير والنشرات

- 1- التقرير العربي الموحد للأعوام (2004-2017) ،اعداد مختلفة

- 2- نشرة صندوق النقد الدولي (2014)
- 3- نشرة صندوق النقد الدولي (1998)
- 4- نشرة مجلة ضمان الاستثمار (2017) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4 .
- 5- نشرة وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام للمدة (2004-2017) نشرات مختلفة.

#### ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- I . Harssis (1985), Montary theory, Mc Graw-Hill Lester v. Chandler (1993). Economics of Money Banking Priceten university, Harper and Row publishers.
- 2- Robert Dippelsman (2012) Claudia Dziobek and cariosa , "Gutierre zmangas InternatilonalL Monetapy Fund, The Defintion of Pubic Sector"  
[www.data.albaunkaldawli.org](http://www.data.albaunkaldawli.org)